

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٧٧**

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد تولا

جدول الأعمال

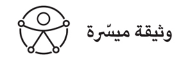
الحالة في ليبيا

1541990 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد كوبلر الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من تونس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما كل من السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أودّ أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بهذه السرعة بعد تعييني ممثلاً خاصاً للأمين العام لليبيا.

لقد حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بعملية الحوار السياسي الليبية منذ أن قدّم سلفي إحاطته الإعلامية إلى المجلس آخر مرّة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7550). ومنذ أن توليت مهامي قبل ثلاثة أسابيع تقريباً، سعيت إلى أن أكفل انتقالاً سلساً من سلفي واستمرارية في عملية الحوار السياسي الليبية. وأنا محظوظ لكوني قد التقيت، خلال هذه الفترة القصيرة، بطائفة واسعة من القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني وشيوخ القبائل، فضلاً عن القيادات النسائية والشبابية. كما التقيت بكل من رئاسة مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. كما أتيحت لي الفرصة لإجراء مشاورات مكثفة مع البلدان في المنطقة وخارجها. وقد سافرت إلى الجزائر حيث كان لي شرف الاجتماع مع ممثلين لجميع البلدان المجاورة لليبيا، وسافرت كذلك إلى مصر وفرنسا وإيطاليا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

إنني أشعر بالامتنان على الترحيب الحار الذي قوبلت به من الجميع، داخل ليبيا وخارجها، وعلى المعلومات القيمة للغاية عن تعقيدات المشهد السياسي والأمني في ليبيا. وفي جميع تلك البلدان، هناك شعور متزايد بالقلق من تداعيات انتشار خطر الإرهاب من ليبيا إلى البلدان المجاورة. والتقيت اليوم، إلى جانب المشاركين الليبيين في الحوار، مع الرئيس التونسي الذي أعرب أيضاً عن قلقه العميق إزاء مخاطر سرعة توطيد تنظيم داعش لنفوذه داخل ليبيا والخطر الذي يشكله ذلك على تونس والمنطقة الأوسع.

وليس لدي أوهام بشأن الحقائق الصعبة التي تواجهنا في ليبيا. فقد بدأت تظهر علامات انشقاق داخلي خطيرة على المؤسستين الواقعتين في مركز الصراع السياسي في ليبيا. ولا يزال الصراع العسكري، ولا سيما في بنغازي، شديدة الوطأة على السكان المدنيين، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية القائمة. وفي جميع أنحاء البلد، هناك ٢,٤ مليون شخص – يقدّر أن من بينهم ٠٠٠ ٤٣٥ من المشردين داخلياً بالإضافة إلى عدة مئات آلاف من اللاجئين والمهاجرين – بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وأصبحت المواد الأساسية للاستخدام اليومي والأدوية اللازمة نادرة في العديد من المستشفيات. ووصل الإجرام والتسيب إلى مستويات وبائية في الجنوب. ويواصل المتطرفون والجماعات الإرهابية توسيع نطاق مجالات نفوذهم. ويعجل انخفاض إيرادات النفط واستنفاد الموارد المالية بالتدهور الاقتصادي في ليبيا. ولكن في مواجهة كل ذلك، توحدت الأغلبية الساحقة من الليبيين بشأن إحدى النقاط الرئيسية، وهي أن ليبيا لا يمكن – ولا ينبغي – أن تنتظر أكثر من ذلك من أجل تحقيق السلام.

وفي مواجهة استمرار عدم قدرة مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام على المضي قدما في التأييد الرسمي لنتائج الحوار السياسي الليبي، عقدت جولة جديدة من الحوار السياسي الليبي من أجل مناقشة سبل المضي قدما. وتكلل يوما المداولات في تونس العاصمة، التي جرت في وقت سابق اليوم، بالاتفاق على عدد من النقاط الأساسية.

أولا، ينبغي التوصل إلى تسوية سياسية استنادا إلى الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التفاوض عليه في إطار الحوار السياسي الذي يسرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ثانيا، على الرغم من الشواغل المشروعة لبعض الأطراف تجاه عناصر الاتفاق، لن تتم إعادة مناقشة النص.

ثالثا، كان هناك اتفاق على ضرورة المضي قدما في الإقرار الفوري بالاتفاق السياسي الليبي والتوقيع عليه. وقرر المشاركون في الحوار السياسي – نحو ٤٠ من الرجال والنساء الشجعان الذين خاضوا مخاطر كبيرة لوضع مصلحة ليبيا فوق مصالحهم الشخصية – الإعلان صراحة عن ١٦ كانون الأول/ديسمبر باعتباره موعدا مستهدفا للتوقيع على اتفاق.

رابعا، كانت هناك دعوة بالإجماع لجميع أصحاب المصلحة على المستوى السياسي والأمني من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين حكومة الوفاق الوطني المقبلة من تحمل مسؤولياتها في العاصمة الليبية دون تهديد أو تخويف. وأكد الجميع على الحاجة إلى التوصل لاتفاق جماعي على الترتيبات الأمنية اللازمة لتيسير ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة قيادة المؤتمر الوطني العام مباشرة للسماح لي ولزملائي بالسفر إلى طرابلس وإلى مدن أخرى في ليبيا للتفاعل بحرية مع أي شخص نرى أن التفاعل معه ضروري. ولا يسعنا سوى الوفاء بولايتنا إذا كانت لدينا حرية الوصول إلى جميع الأشخاص المسؤولين عن الأمن، لا سيما في طرابلس.

والأهم من ذلك أن المشاركين في الحوار السياسي سلطوا الضوء على الحاجة الملحة التي يشكلها عامل الوقت، فليبيا في سباق مع الزمن. ويتعرض نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية بشكل مباشر للخطر بسبب قوى التطرف والإرهاب، مثل داعش، التي تتعزز بنشاط وتسعى إلى توسيع نطاق نفوذها خارج المناطق الخاضعة لسيطرتها المباشرة. وأشار كثير من المشاركين في الحوار إلى الخطر الوشيك المتمثل في توسع داعش.

وعند التفكير في الخيارات المتاحة أمام السكان المدنيين في ليبيا، فإن محنتهم تحتل مكانة بارزة في مداولات المشاركين في الحوار السياسي الليبي اليوم. وبالأمس، شهد العالم اليوم الدولي لحقوق الإنسان. ولكن بالنسبة للكثيرين في ليبيا، شكل يوم أمس يوما آخر من الفوضى والخوف والمشقة. ويتحمل سكان ليبيا المدنيون، بمن فيهم الأطفال، العبء الأكبر للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يزال العديد من المدنيين ضحايا أعمال القتل التعسفي والهجمات العنيفة. واليوم أصبحت مساحات كبيرة من أراضي بنغازي، مهد ثورة ١٧ شباط/فبراير، أراض مهجورة. فقد فر مئات الآلاف من السكان من ديارهم. وتتعرض البنية التحتية والمرافق الحيوية للمدينة للدمار.

وأظهر اليومان الماضيان من المداولات – التي حضر جزء منها السفراء المقيمون في تونس والمبعوثون الليبيون من مصر وإيطاليا والولايات المتحدة الذين سافروا إلى تونس العاصمة – أن الليبيين يتوقعون دعم المجلس ودعم المجتمع الدولي قاطبة. ولا غنى عن هذا الدعم من أجل مساعدتهم على إقامة السلام عن طريق الوحدة. وفي هذا الصدد، سيتيح المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى المرتقب – الذي ستستضيفه إيطاليا والولايات المتحدة في روما – فرصة للمجتمع الدولي ليتكلم بصوت قوي ومتحد دعما للاتفاق السياسي الليبي. وبوضع مؤتمر روما في الاعتبار، أود أيضا أن أبلغ، بالنيابة عن المشاركين في الحوار الليبي، عن النقاط الأربعة الرئيسية التالية.

أولا، هناك أمل في أن يدعم المجلس بشكل لا لبس فيه نتائج الحوار السياسي الليبي والاتفاق السياسي الليبي. فذلك من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى كل من لا تزال خططهم الضيقة تقف حجر عثرة في طريق السلام.

ثانيا، يجب بذل كل جهد لضمان أن يكون الدعم التقني المقدم لحكومة الوفاق الوطني الليبية المقبلة مرئيا وملموسا ومستداما من أجل كفالة إمكانية تحقيق ذلك بسرعة.

ثالثا، سيكون من الضروري أن تتضافر الجهود المبذولة من أجل التصدي للحالة الإنسانية والمحنة الرهيبة التي يتحملها السكان المدنيون.

رابعا، ما من مبالغة في التأكيد على الخطر الذي تشكله داعش. ويعد حشد الدعم الدولي من أجل مساعدة السلطات الليبية على اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للخطر الوشيك وكبحه والقضاء عليه أمر لا بد منه.

وأمام الليبيين فرصة فريدة من نوعها. وقد حان الوقت لتحقيق السلام. ومن غير المرجح أن تكون هناك فرص أخرى دون إلحاق المزيد من المعاناة والمشقة بالشعب الليبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لجميع الليبيين على أن الباب سيظل دائما مفتوحا أمام أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى طريق السلام. وبمجرد توقيع الاتفاق، سنساعد على الفور في توسيع قاعدة الدعم للحكومة الجديدة، التي ينبغي أن يكون مقرها في طرابلس في نهاية المطاف. فعن طريق التعاون مع الميليشيات، والأحزاب السياسية، وشيوخ القبائل، والمجتمع المدني، سندعو إلى قبول الاتفاق السياسي الليبي.

وأناشد روح الوطنية والحنكة السياسية لدى قادة ليبيا للنظر في المصالح الوطنية العليا لليبيا والرفاه الطويل الأجل للشعب الليبي. وسيكون دعم الاتفاق السياسي الليبي هو الخطوة الأولى في طريق ليبيا نحو تحقيق السلام والأمن والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير إبراهيم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة الفرعية ٢٤ (ه) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويغطي التقرير الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، حيث التقى خلالها أعضاء اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية. وأود في البداية أن أحيط المجلس علما بالنقاط الرئيسية في التقرير المؤقت لفريق الخبراء عملا بالقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، الذي قدمه الفريق إلى المجلس في ٢ أيلول/سبتمبر.

وفي ضوء النطاق الموسع لمعايير الإدراج في القوائم الجزاءات المنصوص عليها في القرارين ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢٢١٣ (٢٠١٥)، خصص الفريق جزءا كبيرا من التقرير لوصف الأحداث الأمنية والسياسية وسلط الضوء على

الأعمال التي تندرج – عند تقييمها – في إطار تلك المعايير. وفي حين حدد الفريق الأفراد والجماعات التي دأبت على رفض المشاركة في المفاوضات والضغط على أولئك الذين يريدون المشاركة، فقد لاحظ أيضا أنه لا يزال من الصعب التمييز بين أساليب التفاوض وأعمال المفسدين المتعمدة.

وأوضح الفريق الحالة الأمنية والإنسانية في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا. ولاحظ الفريق استمرار تجاهل الحظر المفروض على توريد الأسلحة وزيادة الطلب على العتاد العسكري في ليبيا. وخلص إلى أن عمليات نقل الأسلحة إلى ليبيا في الآونة الأخيرة قد أثرت على عملية الانتقال السياسي فضلا عن الحالة الأمنية في البلد والمنطقة. وعلاوة على ذلك، استمر انتشار الأسلحة من ليبيا إلى البلدان المجاورة والمنطقة بنطاقها الأوسع، بما في ذلك إلى الجماعات الإرهابية.

وخلص الفريق إلى أن التنظيم الحالي للنظام المالي في ليبيا لم يعد ممكنا، ويمنع الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية في البلد. وسلط الفريق الضوء على أن مصرف ليبيا المركزي كان يصرف مرتبات إلى أعضاء الجماعات المسلحة، كما يوضح المسألة بشكل أكبر من خلال النتائج التي توصل إليها في هذا الصدد. وقد حدد الفريق، تهريب المهاجرين ومشتقات النفط والسلع المدعومة، كمصادر أخرى لإيرادات الجماعات المسلحة، فضلا عن الأرباح المتأتية من مخططات صرف العملات الأجنبية وأنشطة تعدين الذهب المحتملة.

ولاحظ الفريق أن سير عمل آلية الإبلاغ بخصوص محاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا، التي وضعها القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، يعاني من نقص القدرات في الحكومة الليبية والازدواجية في هياكل تصدير النفط.

وقد ركزت أقسام تقرير الفريق عن تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، مع عدم تحديد أي أسماء جديدة لفرض الجزاءات. وفيما يتعلق بحظر السفر، أفاد الفريق بأن فردا من المدرجة أسمائهم في قائمة جزاءات اللجنة قد سافر دون الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة.

وقدم الفريق ما مجموعه ١٦ توصية، منها ٥ توصيات موجهة إلى مجلس الأمن، و ٦ إلى اللجنة، و ٣ توصيات إلى الدول الأعضاء وتوصيتين إلى الحكومة الليبية.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، ناقشت اللجنة التقرير المؤقت وتوصياته. وبوجه عام، لقي تقرير الفريق استحسانا كبيرا. والنقاط الرئيسية التي برزت في المناقشة هي الشواغل المتعلقة باستمرار المواجهات المسلحة، ووجود الجماعات الإرهابية في ليبيا، وتدفق الأسلحة إلى خارج ليبيا، وتمويل الجماعات المسلحة والصادرات غير المشروعة للنفط الخام. ووافقت اللجنة على متابعة توصيات سبع، بما في ذلك عن طريق مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تغطي المسائل المتعلقة بمعايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات وحظر توريد الأسلحة.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى أنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٢ تموز/يوليه، تلقت اللجنة رسالة من فريق الخبراء بشأن انتهاك الحظر على السفر المذكور أعلاه. وفي هذا الصدد، أرسلت اللجنة رسائل إلى الدولتين العضوين المعنيتين في ٥ آب/أغسطس.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، تلقت اللجنة إخطارا بموجب الفقرة الفرعية ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) المتصلة بحظر الأسلحة، و لم يتخذ بشأنه أي قرار سلبي. بيد أن اللجنة تلقت معلومات إضافية من عدة الدولة التي قدمت الإخطار.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت اللجنة رسالة من الممثل الدائم لليبيا، يبلغ فيها اللجنة شركة يبدو أنها كانت تحاول الحصول على أموال مجمدة في إحدى الدول الأعضاء باستخدام وثائق مزورة.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء توجه انتباهها إلى التوصيات الثلاث التي قدمها فريق الخبراء. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الدول الأعضاء على تبادل أي معلومات بشأن هجمات ضد البعثات الأجنبية وتمويل الجماعات المسلحة عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فضلا عن تقديم بيانات معينة عن مراقبة الحركة الجوية بيانات للفريق، عند الطلب وحسب الاقتضاء. وفي وقت لاحق، تلقت اللجنة تقريرا من إحدى الدول الأعضاء، يتضمن معلومات عن هجوم وقع على بعثتها الدبلوماسية.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت اللجنة على طلب استثناء من حظر السفر بموجب الفقرة الفرعية ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لأسباب إنسانية.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت اللجنة رسالة من فريق الخبراء فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) والبنى التحتية المالية والمتعلقة بتصدير النفط الليبي.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، تلقت اللجنة طلبا للاسترشاد بشأن الحظر المفروض على الأسلحة من حيث الكميات المضبوطة من المواد المحظورة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، علق أحد أعضاء اللجنة مشروع مذكرة مساعدة على التنفيذ بشأن تدابير تجميد الأصول، التي كانت اللجنة تنظر فيها متابعة للاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء في تقريره المؤقت المقدم في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عملا بالقرار ٢١٤٤ (٢٠١٤).

وكذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة طلبين لرفع الأسماء من القوائم، أحدهما عن طريق المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة، والآخر عن طريق إحدى الدول الأعضاء، وكلاهما بالنيابة عن أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة جزاءات اللجنة. ولم توافق اللجنة على الطلب المقدم عن طريق المنسق، وطلبت معلومات إضافية من الدولة العضو مقدمة الطلب الثاني.

وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة تقريرا من إحدى الدول الأعضاء عن التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير إبراهيم على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيدة الرئيسة، أهنئك ووفد الولايات المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكر سعادة السفير رملان إبراهيم، ممثل ماليزيا الدائم، على التقرير الذى قدمه بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما أشكر السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية الهامة، وأهنئه على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام في ليبيا، وتوليه قياده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأتمنى له التوفيق في مهمته. وأؤكد له دعمنا الكامل له ولفريقه من أجل تسهيل تحقيق الأمن والسلام في ليبيا، وتشكيل حكومة وفاق وطني قادره على قيادة الليبيين لمواجهة مختلف التحديات التي تهدد وجود الدولة ومستقبل كل الليبيين.

لقد حققت جهود بعثة الأمم المتحدة الحد الأقصى الممكن من التقارب في مواقف الأطراف الليبيةالمتصارعة على السلطة، وتجسد هذا التقارب في مشروع اتفاق سياسي، وقعت عليه أغلب الأطراف بالأحرف الأولى في شهر تموز/يوليو الماضي، وحظي بدعم شعبي واسع النطاق في جميع أنحاء ليبيا. كما أنه يحظى بموافقة أغلبية واضحة من أعضاء مجلس النواب وأعضاء المؤتمر الوطني العام. ونأمل أن يتقيد رئيسا الجهازين بقواعد الديمقراطية، ويطرحا مشروع الاتفاق للتصويت، خاصة وأنه

جرى ما يكفي من المشاورات للوصول إلى توافق تام، ولم يتحقق هذا التوافق رغم مرور خمسة أشهر من التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى، وذلك بسبب إستمرار المواقف المتصلبة للاقلية المتطرفة في الجانبين، وتهديدات من ورائهما.

مئات الآلاف من اللاجئين الليبيين يتعرضون للاذلال والمهانة خارج الوطن، ومثلهم في الداخل بيوتهم مدمرة ومشردون، بينما الملايين في جميع أنحاء البلاد يتملكهم الخوف على حياتهم وأملاكهم. ولم يعد مقبولا من الناحية الأخلاقية ترك مصير الشعب الليبي في يد من يريد أن يستغل منصبه أو سلاحه لإطالة معاناة الشعب الليبي، في داخل البلاد وخارجها. كما لم يعد من المقبول الرضوخ لمزايدات أصحاب المصالح الخاصة، الذين كلما اقتربنا من الحل خرجوا لوسائل الإعلام يحركون الحقد والكراهية، ويقدمون مقترحات جديده تزرع الأوهام، وتربك المشهد السياسي، لا لشيء إلا لعرقلة اعتماد وتنفيذ مخرجات الحوار، معتمدين على خداع بعض المواطنين وتعبئتهم ضد مساعي الأمم المتحدة.

إن المناورات العبثية التي يقوم بها بعض متصدري المشهد السياسي والإعلامي الليبي بهدف إجهاض الاتفاق السياسي لحوار الصخيرات، لن تحقق شيئا سوى استمرار سفك الدماء بين الأشقاء، وإضعاف الجيش، وتمكين داعش والقاعدة من حكم ليبيا، والتوسع في الدول المجاوره، وتوسيع عملياتها إلى أوروبا وبقية دول العالم.

لقد حان الوقت لتوقيع اتفاق الصخيرات، ونأمل أن يتم في التاريخ المعلن وهو السادس عشر من هذا الشهر. ويتطلع الليبيون لأن يكون مجلس الأمن داعما وضامنا لتنفيذ الاتفاق حال توقيعه، بقرار قوي وواضح، وأن يكون مستعدا للسماح باتخاذ كل الإجراءات ضد من يحاول إعاقة تنفيذ الاتفاق، أو تهديد حكومة الوفاق، أو عرقلة مباشرتها لعملها بمقر مؤسساتها في العاصمة طرابلس.

وفي الوقت الذي نرحّب فيه بعقد اجتماع روما حول ليبيا بعد يومين، نأمل أن يكون هذا الاجتماع فرصة لتأكيد دعم المجتمع الدولي لمخرجات حوار الصخيرات، وحدّاً فاصلاً بين موقف المرونة والتريّث، وموقف الحزم والدعم العملي من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي لطموحات الشعب الليبي في عودة الأمن والسلام والاستقرار، وإحياء الاقتصاد والشروع في التنمية، بقيادة حكومة تمثّل الجميع في إطار مبادئ الشفافية والمحاسبة.

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد بأنه لا يمكن لأي حكومة ليبية أن تكون فاعلة وذات جدوى إذا استمرّ تواجد المجموعات المسلّحة في العاصمة طرابلس، ولا يمكن لكيان الدولة الليبية أن يستقرّ إذا بقيت الحكومة خارج العاصمة. إنّ تعافي الدولة يبدأ بضمان أمن العاصمة، ولن تكون العاصمة آمنة إلا بعودة المجموعات المسلحة التي جاءت من مدن أخرى إلى مدنها، ونزع سلاح المجموعات المسلّحة التي تنتمي إلى العاصمة، وإدماج أفرادها في مؤسسات الدولة حسب الشروط القانونية والمهنية ورغبتهم الشخصية.

هناك أكثر من عشرة آلاف شرطي في العاصمة طرابلس بقيادة متكاملة، بإمكانهم حفظ الأمن في طرابلس إذا تمّ تزويدهم بالأسلحة الخفيفة والمتوسّطة، ووجدوا الدعم من المجتمع الدولي، وهم مستعدّون وقادرون على أن يكونوا طرفاً أساسياً في الترتيبات الأمنية لحماية حكومة الوفاق الوطني ومؤسسات الدولة وممتلكاتها.

إن محاربة الإرهاب مسؤولية كل ليبي وليبية قبل أن تكون مسؤولية المجتمع الدولي، فالإرهاب في ليبيا لم يعد مسألة تطرّف يستند على سوء استغلال الدين فقط، بل أصبح حرفة مربحة يصبو إليها أغلب العاطلين عن العمل والمجرمين والمغامرين، وخاصة في الدول المجاورة. آلاف العاطلين عن العمل في تونس ومصر مستعدّون للتسلل إلى ليبيا للالتحاق

بداعش وخلاياها النائمة في جميع أرجاء ليبيا، مقابل توفير الأكل والإقامة، على أمل الحصول على مرتّبات عالية، إذا لم تتوفّر فوراً فإنها، كما يعدونهم، ستتوفر عند استيلاء داعش على الهلال النفطي، أو عند الاستيلاء على مجمع تصدير الغاز بملّيته غرب مدينة صبراته في ليبيا. ويقدّر الخبراء الليبيون أن ذلك قد يتحقق في الصيف القادم، إذا لم تتوحّد السلطة في ليبيا وتتوفّر لها الإمكانيات اللازمة لمواجهة التحديات المختلفة.

إنّ تأخر تشكيل حكومة الوفاق الوطني يجب ألا يكون مبرراً لغياب الدعم الدولي لتعزيز قدرات الجيش الليبي، عدّة وعتاداً، في مواجهة الإرهاب وتوسيع مناطق تواجده بتسهيل عودة كل أفراده وضباطه الذين يؤمنون بالديمقراطية، ويثبت عدم تورطهم في ارتكاب جرائم، أو السعي لعودة النظام السابق.

إن الجيوش لا يمكن أن تنتصر في الحرب بدون وجود حكومة قوية تسندها، ولا يمكن لأي جيش أن يقضي على الإرهاب دون موارد مالية ثابتة وكافية، ودون مصدر ثابت وموثوق ومشروع للأسلحة والذخائر. ولا يمكن للجيش أن يكون فاعلاً إلا عندما يكون منضبطاً وخاضعاً للقانون العسكري، والسلطة المدنية، ومتواجداً في كل أرجاء البلاد، وقادراً على التحرّك في جميع أراضي الدولة، ويحمي حدودها براً وبحراً وجواً، ويحظى باحترام الشعب. وهو ما يصبو إليه الشعب الليبي، ونأمل أن يساعدنا المجتمع الدولي في تحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن.

ليس لدي ما أضيفه عمّا سبق وأن قلته حول لجنة الجزاءات أمام هذا المجلس، ولكنني أؤكّد على ضرورة وجود تواصل وتشاور أوثق وتقاسم للمعلومات بين لجنة الجزاءات وبعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.